قوله فان جاز التقدير ان جاز الامران يريد فان جاز تقدير
الجمله وتقدير المفرد باعتبارين جاز الكسر على تاويل الجمله والفتح
على تاويل المفرد مثل من يكرمني فاني اكرمه ان اردت فانا اكرمه
ووجب الكسر لانها وقعت في موضع الجمله وان اردت من يكرمني
فجزاوه اني اكرمه ووجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانه
خبر المبتدا ولذلك قوله وكنت اري زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
فان اريد اذا هو عبد القفا كسرته لانها وقعت في موضع الجمله وان
ان اريد اذا العتوه فيه حاصله فحذفت حاصله واوقعت ان واسمها
وخبرها في موضع عبودته ووجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد
لانها وقعت في موضع المبتدا خاصه وهذا التعريف اولى من تعريف
ابي علي في قوله ان كل موضع صلح للجمله الاسميه والفعليه فانه فيه
مكسوره وما لا يصلح الا لاحدهما فان فيه مفتوحه لان مثل قوله
اذا انه لا يصلح الا للمبتدا الا للفعل وقد جاء فيه مكسوره ومثله
قوله من يكرمني فاني اكرمه لا يصلح الا للاسميه وقد جاز الكسر فان
زعم انه يجوز ان يقدر فجزاوه الاكرام او فاجزيه بالاكرام فيجب عليه
ان يوجب الكسر لانه موضع صلح للجمله الاسميه والفعليه على
هذا التقدير وكذلك قولك مرادي انك تجلس لان هذا الموضع ان لم
يكن صالحا للجمله فالتعريف غير شامل وان كان موضعا للجمله فهو
خبر مبتدا وخبر المبتدا يجوز ان يكون جمله ابتدائيه وجمله فعليه
الا ترى انك تقول مرادي ثبت الثواب عليه والثواب ثابت
عليه قوله ولذلك جاز العطف على اسم المكسوره لفظا او محلا
الى اخره اي ولان المكسوره لا يغير جاز العطف على اسمها لانها لم تغير
المعنى صح ان تقدر كالمعدوم فيعطف على محل ما عملت فيه على تقدير

عدمها وهو معنى قولهم يعطف على محلها مع اسمها قوله لفظا
او محلا فالاول مثل ان زيدا قايم وعمرو والمحل مثل علمت ان زيدا قايم
وعمرو لان ان ها هنا وما عملت فيه بتاويل الجمله فصح ان يعطف
على محلها كالمكسوره صرحا ولذلك اورد سيبويه في هذا الباب
قول الشاعر * والا فاعلموا انا وانتم * بغاه ما بقينا في شقاق
مستشهدا به على العطف على محل المكسوره بتقدير حذف الخبر
من الاول قاصدا الى ان المعنى فاعلموا انا بغاه وانتم بغاه وذلك حكم
المكسوره صرحا ولا انها في حكم المكسوره صرحا لما جاز ذلك ولذلك
فصل قوله تعالى ان الله بري من المشركين ورسوله على ان رسوله معطوف
على محل إسمها وان كانت مفتوحه لما كانت في تاويل المكسوره
ويشترط في العطف على المحل مضي الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين
فلا تقول ان زيدا وعمرو ذاهبان وانما جاز ان الزيدين والعمرون ذاهبون
ذاهبون لان ذاهبون يقدر خبرا عن الثاني خاصه فيكون خبر الاول
قد تقدم تقديرا ولذلك لو جعل ذاهبون خبرا عن الجميع لم يجز وانما
لم يجز لما يودي اليه من كون الخبر الواحد يكون معمولا لان غير معمول
لان لانه من حيث هو خبر عن اسم ان معمول لان ومن حيث انه خبر عن
المعطوف على المحل معمول للابتدا غير معمول لان قوله ولا
التي لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي لانه لم يثبت ذلك عن المعتبرين
من العرب وما ذكروناه من المانع قايم فيه وقد تجشم سيبويه ان بعض
العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيدا ماكن
وذلك ان معناه معنى الابتدا فكانه قال هم وانما اخرج بعض
العرب عما عليه استعمال الفصحا كان مردودا عند اهل التحقيق
ووجه كونه مردودا ان قبول ما يقوله العربي انما كان للظن بانه على